معصية وكنا اذا رأيناه في حالة منها شرعنا القطع دفعناه فان قاتلنا قاتلناه ولم نبال
بما يأتي على روحه فاذا المعصية لها ثلثة احوال احدها ان تكون منصرمة فالعقوبة
على ما تصرم منها حد او تعزير وهو الولاة الى الاحاد الثانية ان تكون المعصية راهنة
وصاحبها مباشر لها كملبسة الحرير وامساك العود والخمر فابطال هذه المعصية واجب
بكل ما يمكن ما لم يؤد الى معصية اخشى منها او مثلها وذلك يثبت للاحاد والرعية
الثالثة ان يكون المنكر متوقعا كالذي يستعد لمجلس تجلس وتزيينه وجمع الرياحين
لشرب الخمر وبعلم بمخض الخمر فهذا مشكوك فيه اذ ربما يعوق عند عائق فلا يثبت
للاحاد سلطنة على العازم على الشرب الا بطريق الوعظ والنصح واما بالتعنيف والقهر
فلا يجوز ولا للاحاد ولا للسلطان الا اذا كانت تلك المعصية علمت منه بالعادة المستمرة
وقد اقدم على السبب المؤدي اليه ولم يبق لحصول المعصية الا ما ليس له فيه الا انتظار
وذلك كوقوف الاحداث على ابواب حمامات النساء للنظر اليهن عند الدخول والخروج
فانهم وان لم يضيقوا الطريق لسعته فيجوز الحسبة عليهم بالتعنيف والضرب وكان تحقيق هذا اذا بحث عنه يرجح الى ان هذا الوقوف في نفسه
معصية وان كان مقصر العاصي وراه كان الخلوة بالاجنبية في نفسها معصية لانها مظنة
وقوع المعصية وتحصيل مظنة المعصية معصية ونعني بالمظنة ما يتعرض الانسان بها الوقوع
المعصية غالبا بحيث لا يقدر على الانكفاف عنها فاذا هو على التحقيق حسبة على معصية
راهنة لا على معصية منتظرة **الركن الثاني** للحسبة ما فيه الحسبة وهو كل
منكر موجود في الحال ظاهر للمحتسب من غير تجسس معلوم كونه منكرا بغير اجتهاد فهذه
اربعة شروط فلنبحث عنها **الاول** كونه منكرا ونعني به ان يكون محذور الوقوع في الشرع
وعدلنا عن لفظ المعصية الى هذا لان المنكر اعم من المعصية اذ من رأى صبيا او مجنونا يشرب
الخمر فعليه ان يريق خمره وينعه وكذا ان رأى مجنونا يزني بمجنونة او بهيمة فليمنعه منه وليس
ذلك التفاحش صورة الفعل وظهوره بين الناس بل لو صادف هذا المنكر في خلوة وجب المنع
منه وهذا لا يسمى معصية في حق المجنون اذ معصية لا عاصي بها محال فلفظ المنكر اولى
عليه واعم من لفظ المعصية وقد ادرجنا في عموم هذه الصغيرة والكبيرة فلا تختص الحسبة
بالكبائر بل كشف العورة في الحمام والخلوة بالاجنبية واتباع النظر المنسوخة الاجنبيات
كل ذلك من الصغائر ويجب النهي عنها وسنة الفرق بين الصغيرة والكبيرة ذكرناه في كتاب التوبة **الشرط الثاني** ان يكون موجودا في الحال وهو احتراز عن
المحسبة على من فرغ من شرب الخمر فان ذلك ليس الى الاحاد بعد ان قدر على المنكر
واحتراز عما سيوجد في ثاني الحال لكن يعلم حاله بقرينة حالة الذي عازم على الشرب في

ليلته فلا

ليلته فلا حسبة عليه الا بالوعظ فان انكر عزم عليه لم يجز وعظه ايضا فيه فان فيه اساءة ظ
الظن بالمسلم وربما صرفه في قوله وبها لا يقدم على ما عزم عليه لعائق وليتنبه للدقيقة التي
ذكرناها وهي ان الخلوة بالاجنبية معصية ناجزة وكذا الوقوف على باب حمام النساء
وما يجري مجراه **الشرط الثالث** ان يكون المنكر ظاهرا للمحتسب بغير تجسس
فكل من ستر معصية في داره واغلق بابه لا يجوز ان يتجسس عليه وقد نهى الله تعالى عنه
وقصة عمر وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما فيه مشهورة وقد اوردناها في كتاب اداب
الصحبة وكذلك ما روي ان عمر قدس الله روحه تسلق دار رجل فرآه على حالة منكرة
مكروهة فانكر عليه فقال يا امير المؤمنين ان كنت قد عصيت الله من وجه فقد
عصيته من ثلثة اوجه فقال قد قال الله تعالى ولا تجسسوا وقد
تجسست وقال واتوا البيوت من ابوابها وقد دخلت من السطح وقال تعالى ولا
تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على اهلها وما سلمت فتركه
عمر وشرط عليه التوبة وكذلك شاور الصحابة وهو على المنبر وسألهم عن الامام
اذا شاهد بنفسه منكرا فهل له اقامة الحد فاشار وعلى رؤوس الله وجهه بان ذلك
منوط بعدلين فلو يكفي واحد وقد اوردنا هذه الاخبار في بيان حق المسلم من كتاب
الصحبة فلو نغيرها فان قلت فاحد الظهور والاستتار فالعلم
ان من اغلق باب داره وتستر بحيطانه فلا يجوز الدخول عليه بغير اذنه ليعرف المعصية
الا ان يظهر في الدار فظهورا يعرفه من هو خارج الدار كاصوات المزامير والاوتار و
اذا ارتفعت بحيث جاوز ذلك حيطان الدار فمن سمع ذلك فله دخول الدار وكشف الستر
وكذلك اذا ارتفعت اصوات السكارى بالكلمات الملوثة بحيث يسمعه
اهل الشوارع فهذا اظهار موجب للحسبة فاذا اغاير ذلك مع تخلل الحيطان
صوت اوراتحة فاذا فاحت رائحة الخمر فان احتمل ان يكون ذلك من الخمور
المحترمة فلا تقصوا بالاراقة فان علم بقرينة الحال انها فاحت لتعاطيهم الشرب
فهذا محتمل والظاهر جواز الحسبة وقد تستقر ورود الخمر وظروفه في السكر و
تحت الذيل وكذلك الملاهي فاذا رأى فاسق وتحت ذيله شيء لم يجز ان
يكشف عنه ما لم يظهر بعلامة خاصة فان فسقه لا يدل ان الذي معه خمر اذا
لفاسق يحتاج ايضا الى الخل وغيره ولا يجوز ان يستدل باخفائه وانى يكون
خلا ما اخفاه لان الاعوان في الاخفاء مما يكثر وان كانت الرائحة فاحشة
فهذا محل النظر والظاهر ان له الاحتساب لان هذه علامة تفيد الظن
والظن كالعلم في امثال هذه الامور فكذلك العود ربما يعرف